



الحمد لله الذي شرع لنا سنتن وشرائع ومناسك تقربنا إليه في كل وقت وفي كل حين وخاص منها أعمال لا تقبل إلا في وقت دون وقت وزمان دون آخر ومن أفضل القراءات تقديم الدماء لرب الأرض والسموات وأصلي وأسلم على علم الهدى وإمام المتقين صلى الله عليه وسلم وعلى آل بيته وأصحابه الميمين .

ويعتبر

لقد حاولت في هذا المبحث جمع ماورد في أنواع وأحكام الذبح والدماء في الشريعة الغراء وسائل الله القبول

حكم الأضحية

الأضحية مشروعة بالكتاب والسنّة واجماع الأمة.

والذي عليه جمهور أهل العلم أنها سنة مؤكدة لمن قدر لمن كان له سعة، والحججة في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ضحى بكشرين أملحين وقال هذا عن فقراء أمة محمد وهذا عن آل بيته محمد صلى الله عليه وسلم والأولى للMuslim أن لا يترك الأضحية إذا كان موسراً له قدرة عليها؛

وقت ذبح الأضحية

يبدأ من بعد صلاة عيد الأضحى.

لقول الله سبحانه وتعالى : (فصلی لربک ونحر)

وآخر وقت ذبح الأضحى هو غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق فيكون ذبح الأضحى أربعة أيام: يوم النحر، وأيام التشريق الثلاثة.

وهذا هو الراجح

شروط الأضحية

1- أن تكون الأضحية ملكاً للمضحي بطريقة شرعية

2- على المسلم أن يختار الأضحية التي فيها الصفات المستحبة؛ وذلك تعظيم شعائر الله تعالى.

3- أن تكون الأضحية من الأنواع المشروعة من بهيمة الأنعام وهي: الإبل، والبقر، والغنم: ضأنها ومعزها .

4- أن تبلغ الأضحية السن المعتبرة شرعاً، فلا يجزئ إلا الجذع من الضأن والثني من غيره.

والجذع من الضأن: ما له ستة أشهر ودخل في السابع.

وثني المعز: إذا تمت له سنة ودخل في الثانية.

ولا يجوز بيع شيء من الأضحية، لا جلدتها ولا لحمها ولا يعطي الجازر أجورته منها.

لكن .. إذا دفع للجازر شيء منها لفقره، أو على سبيل الهدية فلا بأس، والأفضل أن يعطيه أجورته كاملة أولاً، ثم يعطيه منها، لثلاثة نعم مسامحة في الأجرا؛ لأجل ما يأخذه، فيكون من باب المعاوضة.

وكذلك يأكل من أضحنته ويتصدق.

واستحب كثير من العلماء للمضحي أن يقسم أضحنته أثلاثاً: ثلثاً للآدخار، وثلثاً للصدقة، وثلثاً للأكل، لقوله صلى الله عليه وسلم: "فكروا وادخرموا وتصدقوا".

أدب ذبح الأضحية

1- لا يذبح الأضحية إلا المسلم المميز العاقل، أو الكتابي.

2- ويقصد المذكى التذكرة، ولا يذبح لغير الله، ولا يهله لغير الله.

3- يسمى عند الذبح أو النحر.

4- ويذكى بألة حادة غير سن ولا ظفر.

5- وينهر الدم في موضعه.

- 6- لابد أن يكون المذكى مأذوناً في ذكاته شرعاً.
 - 7- الإحسان إلى النبيحة، فيعمل كل ما يريها عند النبigh
 - 8- أن يستقبل القبلة حال النبigh.
 - 9- التسمية حال النبigh والنحر، وهي واجبة. ويستحب التكبير (الله أكبر) مع التسمية.
 - 10- أن يقول "اللهم تقبل من فلان ولـ فلان ومن أمة محمد". وفي آخر "اللهم منك ولكـ
 - 11- أن تكون سالمة من العيوب المانعة من الإجزاء.
- المذكورة في الحديث: "أربع لا تجوز في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريبة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والكسيرة التي لا تنقى".
- 12- تجزئ الشاة عن الرجل وأهل بيته والبدنة والبقرة عن سبعة.
- أنتهى



أحكام الهدي

تعريف الهدي

هو ما يهدى من الأنعام إلى الحرم تقبلاً إلى الله تعالى ، قال عز وجل : } والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر كذلك سخرواها لكم لعلكم تشکرون { الحج 36 ، وقد أهدى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مائة من الإبل .

أنواع الهدي

ينقسم الهدي إلى نوعين تطوع وواجب .

فهدي التطوع :

هو ما يقدمه العبد قربة إلى الله تعالى من غير إيجاب سابق ، فله أن يتقرب وأن يهدى ما شاء من النعم حتى ولو لم يكن محراً ، وقد بعث النبي - صلى الله عليه وسلم - غنماً مع أبي بكر - رضي الله عنه - عندما حج سنة تسع ، وأهدي في حجه مائة بدنة.

وأما الهدي الواجب:

فهو الذي يجب على العبد بسبب من الأسباب الموجبة للدم ، والدماء الواجبة في الحج أنواع :

1- دم التمتع والقران

وهو الدم الواجب بسبب الجمع بين الحج والعمرة في سفر واحد قال جل وعلا : } فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وبسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة { البقرة 196 وألحق القارن قياساً على المستمتع فيجب عليهما ما استيسر من الهدي وأقله شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة ، والحكم في الآية السابقة على الترتيب فلا يجوز العدول عن الهدي إلى غيره إلا إذا عجز عنه ، كان يعدمه أو يعدم ثمنه ، فينتقل حينئذ إلى الصيام فيصوم ثلاثة أيام في الحج وبسبعة إذا رجع إلى أهله .

وما سبق خاص بمن لم يكن من حاضري المسجد الحرام ، أما من كان من حاضري المسجد الحرام فلا هدي عليه .

2- دم الغوات والإحصار

وهو الدم الواجب بسبب فوات الحج ، وذلك بأن يطلع فجر يوم النحر على المحرم ولم يقف بعرفة ، وحيثئذ فإنه يتحلل بعمره فيطوف ، ويسعى ، ويحلق أو يقصر ، ويقضى الحج الفائت ، ويهدي هدياً يذبحه في قضائه .

ويجب الدم أيضاً بسبب الإحصار وهو طروع مانع يمنع المحرم من إتمام نسكه بعد أن شرع فيه ، كمرض أو عدو أو غير ذلك من الموانع لقوله جل وعلا: **فإن أحصرتم مما استيسر من الهدي** { البقرة 196}.

فيجب عليه هدي يذبحه حيث أحصر ، فإن لم يجد الهدي ففي انتقاله إلى الصيام خلاف .

وينبغي أن يعلم أن الغوات خاص بفوات الوقوف بعرفة ، وأما الإحصار فهو عام فيمن أحصر عن أي ركن من الأركان ، أما من أحصر عن واجب فإنه لا يتحلل بل يبقى على إحرامه ، وفي لزوم الدم عليه خلاف ، والغوات أيضاً خاص بالحج فلا يتصور في العمرة فوات ، وأما الإحصار فهو عام في الحج والعمرة .

3- دم ترك الواجب

وهو الدم الواجب لترك الإحرام من الميقات ، وعدم الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة ، وترك المبيت بمزدلفة ومنى ، وترك طواف الوادع . فالواجب فيه شاة ، وإن لم يجد ففي انتقاله إلى الصيام خلاف فمنهم من قال يصوم عشرة أيام قياساً على دم التمتع ، ومنهم من لم يلزمهم بالصوم لأن القياس مع الفارق .

4- دم ارتكاب المحظور

وهو الدم الواجب بارتكاب محظورات الإحرام - غير الوطء وعقد النكاح وقتل الصيد - كالحلق ولبس المخيط والتطيب وتقليم الأظافر ، فالواجب فيه دم على التخيير ، وهي فدية الأذى المذكورة في قوله تعالى : } فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك {) البقرة (196 ، فهو مخير بين أن يذبح شاة ، أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، أو يصوم ثلاثة أيام .

5- كفاره الوطء والاستماع

وهو الدم الواجب بالجماع ، فإذا جامع الرجل زوجته في الفرج قبل التحلل الأول فسد حجه ، ويجب عليه بدنه ، ويتم أعمال الحج ويقضيه من العام التالي ، وأما لو أنزل ب المباشرة دون الفرج ، أو لم يُنس بشهوة ، أو استمناء فقد اختلفوا هل يجب عليه بدنه أو شاة كفدية الأذى ؟ وأما بالنسبة لفساد حجه فالصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يفسد بغير الوطء في الفرج .

وأما إن حصل الجماع بعد التحلل الأول فإن حجه لا يفسد وعليه ذبح شاة أو بدنه على خلاف بين العلماء ، والمرأة في وجوب الفدية مثل الرجل إذا كانت مطاوعة له .

6- دم جزاء الصيد

وهو الدم الواجب بسبب قتل المحرم للصيد ، أو الإعانة على قتله ياشارة أو مناولة أو ما أشبه ذلك ، فيجب فيه دم المثل لما قتل يذبحه ويوزعه على فقراء الحرم لقوله تعالى : { ومن قتله منكم متعمداً فجزاءً مثل ما قتل من النعم يحکم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة } (سورة المائدة 95) ، وله أن يقوم المثل ويشتري بقيمتها طعاماً يفرق على المساكين لكل مسكين نصف صاع ، أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً لقوله تعالى في الآية السابقة : {أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً} (سورة المائدة 95) فالواجب فيه إذا على التخيير .

شروط الهدي

ويشترط في الهدي ما يشترط في الأضحية ، وهو أن يكون من بهيمة الأنعام (الإبل ، والبقر ، والغنم) ، وأن يبلغ السن المعتبر شرعاً ، بأن يكون ثانياً من (الإبل والبقر والمعز) ، أو جذعاً من الضأن ، والثني من الإبل ما تم له خمس سنين ، ومن البقر ما تم له ستة ، والجذع من الضأن ما له ستة أشهر ، كما يشترط أن يكون سليماً من العيوب التي تمنع الإجزاء فلا تجزئ العوراء العوراء البين عورها ، ولا العرجاء البين عرجها ، ولا المريضة البين مرضها ، ولا العجفاء التي لا مخ فيها .

وأفضلها الإبل ، ثم البقر ، ثم الغنم ، وأقل ما يجزئ عن الواحد شاة أو سبع بدنه ، أو سبع بقرة ، لقول جابر رضي الله عنه - فيما رواه مسلم - : " حججنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنحرنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة " ، وله أن يشرك أهل بيته في ثوابها .

والأفضل ما توافرت فيه صفات التمام والكمال كالسمن ، وكثرة اللحم ، وجمال المنظر ، وغلاء الثمن لقوله تعالى : { ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب } (الحج 32) (قال ابن عباس رضي الله عنه : " تعظيمها : استسمانها ، واستعظامها ، واستحسانها " . وكان عروة بن الزبير رضي الله عنه يقول لبنيه : " يا بني لا يهد أحدكم لله تعالى من البدن شيئاً يستحي أن يهديه لكريمه ، فإن الله أكرمُ الكرماء ، وأحق من اختياره " .

ويستحب كذلك إشعار الهدي وتقليله إظهاراً شعائر الله ، وإعلاماً للناس بأن هذه قرابين تساق إلى بيت الله الحرام ، ويقترب بها إليه ، والإشعار هو : أن يشق أحد جنبي سنان البدنة حتى يسيل دمها ، ويجعل ذلك علاماً على كونها هدية فلا يُعرض لها ، والتقليل هو : أن يجعل في عنق الهدي قطعة جلد ونحوها ليُعرف أنه هدي ، تقول عائشة رضي الله عنها : " لقد كنتُ أفتُلُ قلائد هدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فبيعت هديه إلى الكعبة " رواه البخاري .

وإذا عين هديه بالقول أو الإشعار أو التقليل لم يجز بيعه ، ولا بنته ، لأنه بتعيينه خرج عن ملكه وصار حقاً لله تعالى .

محل ذبح الهدي ووقته

والهدي - سواء أكان واجباً أم تطوعاً - لا يُنْبَحُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ سُوئِ نُوَعِينَ :

الأول : ما وجب بفعل محظوظ غير قتل الصيد ، فيجوز ذبحه في الحرم ، وفي الموضع الذي وُجِدَ سببه فيه .

الثاني : ما وجب بالإحصار فحيث أحصر .

وللمُهَدِّي أن ينْبَحَ هديه في أي موضع من الحرم لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (كُلُّ مِنْ حَرَمٍ وَكُلُّ فَجَاجٍ مَكَةَ طَرِيقٍ وَمِنْ حَرَمٍ) رواه أبو داود .

وقت الذبح يبدأ من يوم النحر إذا مضى قدر فعل الصلاة بعد ارتفاع الشمس قدر رمح ، ويتمتد إلى غروب شمس آخر يوم من أيام التشريق على الصحيح ، وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ) رواه أحمد .

ويستحب له أن يتولى نحر هديه بنفسه وله أن ينْبَحَ غيره ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَحَرَ بِيَدِهِ ثَلَاثًا وَسَتِينَ بَدْنَةً ثُمَّ أَعْطَى عَلَيْهَا فَتَحَرَّ مَا بَقِيَ .

وله أن يأكل من هدي التطوع والمتعة والقرآن ، وأن يهدى ويتصدق بخلاف أنواع الهدي الأخرى.



أحكام الوليمة

تعريفها

الوليمة:

طعام العرس، أو كُلُّ طعام صُنِعَ لدعوهِ وغيرها. القاموس المحيط، للفيروز آبادي (ص 2091).

حكمها

جمهور العلماء على أن الوليمة سنة مؤكدة، وهو مشهور مذهب المالكية، والحنابلة، وبعض الشافعية.
مشروعيتها

الإسلام دين المحبة والمودة والإخاء، دين الترابط والتكاتف والتعاون والترابط، يبحث على كل ما يتحقق هذه الأهداف السامية، ويرغب في الوسائل المؤدية إليها، وأهم هذه الركائز إطعام الطعام، وقد عبر الحديث الصحيح أوضح تعبير عن هذه الوسيلة حين سُئلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تَطْعُمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرَفْ».«

والدعوة إلى الوليمة تجمع الأمرين: السلام والطعام، والإجابة إليها تجمع الأمرين: السلام والطعام، وقد شرع الإسلام الدعوة إلى الطعام في كل وقت بصفة عامة، وزادها تأكيداً في مناسبات خاصة، وجعلها أساساً من أسس إشهار النكاح وإعلانه، فكانت وليمة العرس، ومن بعدها وليمة الولادة «الحقيقة»، وعند كل فرح وسرور ونعمه كبرى. وأمر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من يدعى إلى ضيافة من هذه الضيافات أن يجيء، ولتعلم أن ما بعث الداعي إلى الدعوة إلا صدق المحبة والسرور بحضور المدعو، والتلبيب إليه بالمؤاكلة، وإقامة الطعام كعهد أمان بينهما.

وقت الوليمة

اختلف السلف في وقت الوليمة، هل هو عند العقد، أو عقبه، أو عند الدخول، أو عقبه، أو من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول؟

قال الإمام النووي: اختلفوا، فحكى القاضي عياض أن الأصح عند المالكية استحبابها بعد الدخول. قال السبكي: والمنقول من فعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنها بعد الدخول.

روى البخاري والبيهقي من حديث أنس رضي الله عنه قال: بنى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمرأة فأرسلني، فدعوت رجالاً على الطعام.

وروى البخاري ومسلم من حديث أنس رضي الله عنه قال: أقام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين خير والمدينة ثلاثة ليالٍ يبني بصفية فدعوت المسلمين إلى وليمته.

إجابة الدعوة

جمهور العلماء على أن إجابة الدعوة إلى الوليمة واجبة وجواباً عيناً عند المالكية والشافعية والحنابلة حيث لا عذر من نحو برد وحر وشغل.

روى مسلم وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ

إلى الوليمة فليأتها». وفي رواية: «فليجب». وفي رواية: «إذا دعي أحدكم إلى وليمة عرس فليجب». وفي الحديث المتفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها عرساً كان أو نحوه». «ومن لم يجب الدعوة، فقد عصى الله ورسوله».

وفيه دليل على وجوب الإجابة لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب. راجع الفتح.
ونقل القاضي عياض: اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس. قال: واختلفوا فيما سواها.
فقال مالك والجمهور: لا تجب الإجابة إليها (أي الولائم غير وليمة العرس)، وقال أهل الظاهر: تجب الإجابة لكل دعوة من عرس وغيره، وبه قال بعض السلف. فتح المنعم .(9/569)

وإذا دعي وكان صائماً فيجب أن يجيب، روى مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا دُعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً فليصلِّ، وإن كان مفطراً فليطعْمُ». ومعنى: «فليصلِّ» أي فليدع، فالمعنى المقصود بالصلة هنا الدعاء.

والصائم لا يجب عليه الأكل، لكن فإن كان صومه فرضًا لم يجز له الأكل لأن الفرض لا يجوز الخروج منه.
وإن كان نفلاً جاز له الفطر وتركه، والبعض قال باستحباب الفطر على رأي من يحوز الخروج من صوم النفل، وخاصة إذا آتَحَ عليه الداعي. ويؤيد ذلك ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما: «إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن شاء طعِم، وإن شاء ترك».

وروى الطيالسي والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد، قال: دعا رجل إلى طعام، فقال رجل: إني صائم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «دعاكُم أخوكُم وتتكلفُ لكم، أفترُ وصم يوماً مكانه إن شئت».

وروى النسائي والحاكم والبيهقي والحديث صحيح الإسناد «الصائم المتطوع أمير نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفتر» ولا يجب قضاء يوم النفل.

ويستحب لمن حضر الدعوة الدعاء لصاحب الدعوة، والسلام عليهم:

روى أبو داود والبيهقي من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يزور الأنصار فأتى إلى باب سعد بن عبادة، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، ثم دخله البيت، فقرب له زبيباً، فأكل النبي صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال: «أكل طعامكم الآبراء، وصلت عليكم الملائكة، وأفتر عنكم الصائمون».

وروى مسلم وأبو داود من حديث عبد الله بن بسر أن أباه صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فدعاه، فأجابه، فلما فرغ من طعامه قال: «اللهم اغفر لهم، وارحمهم، وبارك لهم فيما رزقتم».

وروى مسلم وأحمد من حديث المقداد بن الأسود، وفيه: «اللهم أطعم من أطعمني، وأسكن من سقاني».
وروى الطبراني بسند حسن: «اللهم بارك فيما وبارك لهما في بناهما».

وروى أبو داود والترمذمي وابن ماجه وأحمد والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي والألباني، وفيه: «بارك الله لك، وبارك الله عليك، وجمع بينكما في خير - على خير».

انتهى



أحكام العقيقة

الحقيقة في اللغة

هي القطع.

وفي الاصطلاح الشرعي

ذبح الشاة عن المولود يوم السابع من ولادته.

مشروعتها

وردت أحاديث كثيرة تؤكد مشروعية العقيقة وتبين أنها مستحبة في شريعة الإسلام. فقد روى أصحاب السند عن سمرة رضي الله عنه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (كل غلام مرهون بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه).

وروى الإمام أحمد عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عن الغلام شاتان مكافئتان وعن العجارية شاة).

أحكام العقيقة

- 1- أنها مستحبة مندوبة وهذا ما قال به جمهور أهل العلم.
- 2- يستحب أن تكون في اليوم السابع لموالد من يقع عنه، وليس هذا من باب الإلزام وإنما هو من باب الاستحباب، فإذا لم يتيسر لوالد المولود أن يقع عنه في يوم سابعه، جاز تأخيرها إلى أن يتيسر له ذلك.
- 3- يستحب إذا وجد الوالدان سعة أن تكون عقيقة الذكر شاتين، وللأنثى شاة واحدة.
- 4- يكره كسر عظم العقيقة بينما بسلامة المولود لأن العقيقة إنما جرت مجرى الفداء لهذا المولود، وإنما يقطع كل عظم من مفصله بدون كسر.
- 5- لا يجوز في العقيقة من النبات إلا ما يجوز في الأضحية فيكون عمرها لا يقل عن ستة أشهر في الغنم إذا كانت سمينة وإلا لم يجز أقل من سنة، ولا تقل عن سنة في الماعز.
- 6- يجب أن تكون خالية من العيوب فلا تجوز بالعماء أو العوراء أو العجفاء أو العرجاء التي لا يمكنها السير، ولا يجوز كذلك أن يقع بالاهتمام والتي وقعت أكثر أسنانها، ولا بمقطوعة الأذن أو التي لا أذن لها من أصل الخلقة ولا بالتولاء (المجنونة).
- 7- يجوز في العقيقة ذبح البقر أو الجاموس شريطة ألا يقل عمرها عن سنتين ودخلت في السنة الثالثة، وأما الإبل فيشترط ألا تقل عن خمس سنين ودخلت في السادسة.
- 8- تختلف العقيقة عن الأضحية في أنها لا يجوز الاشتراك فيها وإن جاز في الأضحية لأن المقصود من العقيقة هو إراقة الدم عن المولود فداء له وهذا لا يحدث بالمشاركة.
- 9- يجوز في العقيقة ما يجوز في الأضحية من الأكل والتصدق والإهداء، ويسن إعطاء القابلة جزءاً من الذبيحة لإنفاق السرور عليها، فقد روى البيهقي عن علي رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها (زنبي شعر الحسين وتصدق بي وزنه فضة وأعطي القابلة رجل العقيقة).
- 10- يجوز لوالد المولود أن يولم على العقيقة ويدعو من أحب إلى حضور الطعام.
- 11- يستحب أن تذبح العقيقة على اسم المولود فيقال (بسم الله، اللهم لك وإليك، هذه عقيقة فلان).

انتهى
هذا والله أعلم
والحمد لله رب العالمين

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر
تاريخ النشر : 08/10/2012
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com